حول المعجم التاريخي للغة العربية

الدكتور إحسان النص

اللغة العربية من أعرق اللغات العالمية وأطولها عمراً، فقد تجاوزت سنها اليوم ستة عشر قرناً. ومن الظواهر اللافتة العجيبة أن هذه اللغة ما تزال محافظة على أصولها العريقة، وما تزال مع امتدادها الزمني اللغةَ الفصيحة لأبناء العروبة في شتى أقطارهم، بها تؤلف الكتب وتكتب المقالات وتلقى المحاضرات وتعقد الندوات والمؤتمرات. وهي أداة الإبداع الأدبي في مجالات الشعر وتأليف القصص والروايات والمسرحيات.

والأمر الأدعى للعجب أننا مازلنا حتى اليوم قادرين على قراءة شعر قيل في العصر الجاهلي، عصرِ ولادة الشعر العربي ونشأته الأولى التي حفظها لنا التاريخ الأدبي، ومازلنا قادرين على إدراك معانيه، بل إننا نجد مُتعة في قراءة جانب كبير من هذا الشعر لم يذهب مرور الزمن بجمال إيقاعه وحلاوة جرسه، شأنُنا حين نقرأ مثلاً شعر طرفة بن العبد وامرئ القيس وزهير بن أبي سلمى والنابغة الذبياني.

وفي ظني أن هذه الظاهرة لا مثيل لها في أي أدب عالمي آخر، فالقارئ الإنكليزي مثلاً يعسُر عليه فهمُ شعر قيل قبل قرنين من الزمن، لأن اللغة الإنكليزية القديمة تغاير في كثير من ألفاظها وقواعدها النحوية اللغة الإنكليزية الحديثة.

وهذه الظاهرة الفريدة في اللغة العربية تفسّرها أسباب شتى يأتي في مقدمتها نزول القرآن الكريم بهذه اللغة الشريفة، فقد بُهر العرب ببلاغته المعجزة

واعتنق كثير من الوثنيين الجاهليين الدين الإسلامي حين سمعوا آياتٍ من كتاب الله، وإلى جانب منزلته البلاغية أصبح كتابُ الله إمامَ المسلمين في عبادتهم وشؤون حياتهم، وهذه المنزلة الدينية المقدسة حملت كثيراً من الأمم غيرِ العربية التي اعتنقت الإسلام على تعلم اللغة العربية ليتاح لهم قراءةُ القرآن بلُغته المنْزَلة.

فالقرآن هو الذي أتاح لهذه اللغة الاستمرارَ والبقاء عبر الزمان، فلم تتعرض لرياح الانقراض، شأن لغات أخرى، ولم يصبها من أسباب التغيير والتطور ما يباعد بينها وبين لغتنا الفصيحة تباعداً يبُتّ الوشائج بين قديمها وحديثها، ومازال أبناؤها يتكلمونها في المدارس والجامعات، فلا يشعرون بجفوة بينها وبينهم.

ومن أسباب بقاء لغتنا على الدهر وضآلةِ ما أصابها من تطوّر دلالي، خلافاً لما حلّ باللغات الأخرى، تراثُنا العريق في شتى مناحيه، ولا سيما ما ورثناه من المصادر الأدبية والدواوين الشعرية. وهذا التراث مادة ثقافتنا الأولى، فلا غنى للمثقف العربي ولا سيما المعني بأمور اللغة من الاعتماد على هذا التراث، بغيةَ إخصاب ثقافته وتوسيع آفاقه المعرفية وتقويم لسانه. فنحن مازلنا ننهل من هذه الموارد الغنيّة الثرّة منذ قرون وحتى اليوم، ولا غنى لمن يريدون تنميةَ معارفهم الأدبية من مطالعة كتاب الأغاني للأصفهاني، والبيان والتبيين للجاحظ، والإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، وعيون الأخبار لابن قتيبة، والأمالي لأبي علي القالي، وعشراتٍ من الكتب الأخرى.

ولا غنى لمن يريد صقل موهبته الشعرية من قراءة دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين والعباسيين، ولا تقف حاجتنا إلى التراث عند كتب

الأدب ودواوين الشعر، بل ثمة مصادرُ أخرى تاريخية ودينية وفلسفية لا يستغني عنها المثقف العربي، ومنها على سبيل المثال تاريخ ابن جرير الطبري، وسيرة ابن هشام وتاريخُ ابن الأثير وإحياءُ علوم الدين للغزالي وفصلُ المقال لابن رشد، وعشراتُ المصادر الأخرى، وكلها كُتبت باللغة العربية الفصيحة، وبقاء هذه اللغة مدينٌ لهذه الكتب النفيسة، وفي ظني أنه ليس بين أمم العالم أمة تضاهي الأمة العربية في غنى تراثها وتنوّع موضوعاته، فهو يجمع بين الشعر والأدب وعلوم الدين والعلوم الطبيعية والرياضية والطب والفلسفة وعلم الكلام وعلم الاجتماع وغيرها من الجوانب المعرفية.

وهذا الكنز التراثي الثمين أفادت منه الأمم الأخرى في إغناء معارفها وتنمية آفاقها الثقافية، وقد شهد كثير من رجال الغرب بما كان لهذا التراث من فضل في ازدها الحضارة الغربية.

أنا لا أقول هذا الكلام في معرض المفاخرة والمباهاة، وتراثنا جدير أن يباهى به، وإنما غايتي أن أبيّن أسباب استمرار لغتنا على الزمان وبقائها صالحة للوفاء بما نفتقر إليه اليوم من طرقِ أداء المعاني في شتى المجالات، فالقضية الأساسية المطروحة هي قضية الدلالة وما يتَصل بها.

فإذا استعرضنا المصادر الدلالية المتوفرة لدينا في زمننا هذا يبرز أمامنا مصدران أساسيان هما: معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، فلدينا قَدْر صالح من معاجم الألفاظ قديمها وحديثها وقدر يقاربه من معاجم المعاني.

ولست الآن بصدد تقويم ما بين أيدينا من معاجم الألفاظ، فقد أُلفت في هذا الموضوع كتب كثيرة وكُتبت عشرات من البحوث والمقالات، ولكنني

أقف عند جانبين فقط يتصلان بالموضوع الذي أتحدث عنه، وهما التصنيف والدلالة.

فالتصنيف الذي اختاره مؤلفو المعاجم العربية يعتوره اضطراب غير قليل، فقد اختلف مصنفو المعاجم في ترتيب مواد المعجم، اختار بعضٌ ترتيبه وفق مخارج الحروف، ومنها: «كتاب العين» للخليل بن أحمد، ومعجم «البارع في اللغة» لأبي علي القالي، ومعجمُ «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري، وكتابُ «المحكم» لابن سيده. واختار بعض آخر ترتيب الجذور اللغوية وفق الحرف الأخير من الجذر، وأشهر المعجمات التي اختارت هذا النهج «القاموس المحيط» للفيروزبادي و«لسان العرب» لابن منظور.

واختار آخرون ترتيب جذور المعجم وفق الحرف الأول من الجذر، ومن أمهات هذه المعجمات «مقاييسُ اللغة» و «المجمل» لابن فارس و«الصِّحاح» للجوهري و «أساس البلاغة» للزمخشري. وقد جرت على هذا النهج جميع المعاجم المحدثة.

ولم يتفق المعجميون القدامى على نهج واحد في تصنيف المادة اللغوية في كل جذر وترتيب الألفاظ المتفرعة منه، فابن منظور مثلاً يبدأ بالاسم، وربما بدأ بالمصدر وأتبعه بالفعل المشتق منه، ثم يأتي بالفعل. ففي مادة (حلب) مثلاً نجد: الحَلَب: استخراج ما في الضرع من اللبن، ويكون في الشاء والإبل والبقر، والحَلَب: مصدر حلبَها يحلُبها ويحلِبُها. ثم انتقل إلى الأسماء فذكر الحَلَبة (جمع حالب) والحَلُوب والحَلُوبة، وهذه الكلمات يجاوز عددُ أحرفها الثلاثة، ثم عاد إلى الثلاثي فقال: الحَلَب: اللبن المحلوب. وقد خالف هذه الطريقة في طائفة من الجذور، فبدأ بالفعل بدلاً من الاسم، ففي مادة (دَبّ) مثلاً نجد في أولها:

دَبَّ النمل وغيره على الأرض يدِبّ دَبّاً ودبيباً: مشى على هيئته، ثم أتى بالأسماء بعد ذلك فذكر الدابَّة والدُّبّ وغيرهما. ولعل مرد هذا الاضطراب إلى أن ابن منظور جمع في معجمه ما ورد في خمسة من كتب اللغة ومعاجمها.

وأمّا القاموس المحيط فلم يلتزم نهجاً واحداً في إيراد المادة، فهو يبدأ بالفعل تارةً، فنجد مثلاً في مادة (كَسَدَ): كَسَد كنصر وكَرُم كساداً و كُسوداً: لم ينفُق. ثم انتقل إلى الأسماء فذكر الكَسيد والكُسْد. وهو لا يلتزم ذكر الجذر الثلاثي في أول الكلام، ففي مادة (حَمِر) مثلاً نجد: الأحمر: ما لونه الحُمْرة، ومن لا سلاح معه، ثم ذكر الأسماء المشتقة من الجذر فأورد: الحَمراء، والحِمار والحَمّارة وغيرها، ثم انتقل إلى الفعل فذكر: حَمَّر واحمرَّ، ثم عاد إلى الأسماء، فترتيب المادة عنده لا يخلو من اضطراب.

أما الخَلل في **الدلالة المعنوية** والتعريف فأمره أشدّ اضطراباً فتعريف كثير من الأسماء بعبارة: (وهو معروف) شائع في المعجمات القديمة كافة، إلى جانب البعد عن الدقة في التعريف وعدمِ التمييز بين دلالات الألفاظ المترادفة، وعدمِ التزام الإتيان بالتعريف العلمي للألفاظ المتصلة بالعلوم، فضلاً عن الاختلاف في تعريف اللفظ الواحد بين مؤلفي المعاجم وإيرادِهم ضروباً نادرة من التعريف منسوبةً إلى راوية واحد، إلى غير ذلك من المآخذ التي ذكرها الباحثون في المعجم العربي.

وكان مجمعنا قد عقد ندوة موضوعها «المعجم العربي» ألقيت فيها بحوث مستفيضة استوفت الحديث عن هذه المآخذ، فلا أقف عندها.

بيد أن الذي يعنيني من هذه المآخذ كلها أمرٌ واحد هو عدم الالتفات إلى **التطور الدلالي** في هذه المعجمات، وهذا الأمر هو الذي يفرض علينا

وضع معجم تاريخي للغة العربية. فمعاجمنا كلها، قديمُها وحديثها، جرت على إثبات دلالة اللفظ في صورتها الثابتة الموروثة عن اللغويين القدامى، ولم يراع مؤلفوها ما أصاب هذه الألفاظ من تغير في دلالاتها طوال العصور، واللغة كائن حي خاضع لسنن الطبيعة ونواميس التطور التي تخضع لها جميع الكائنات الحيّة، فقولنا ببقاء اللغة العربية الفصيحة طوال ما يزيد على ستة عشر قرناً وعدمِ اندثارها لا يعني بحال من الأحوال أن لغتنا اليوم هي عينُها لغةُ الأمس. فمن المجازفة غير المقبولة والتي يرفُضها المنطق والعلم القولُ إن لغتنا بقيت على حالها الأولى ولم يعترِها أي تغيّر في دلالات ألفاظها وتعابيرها، والواقع الذي لا مجال لتجاهله أن لغتنا أصابها تطور عظيم الشأن منذ العصر الإسلامي، فوجدت ألفاظ محدثة لم يعرفها الجاهليون، وأُعطيت طائفةٌ من الألفاظ القديمة دلالاتٍ محدثة جُلّها متصل بالعقيدة الإسلامية، ومنها على سبيل المثال: الصلاة والصيام والزكاة وألفاظ قرآنية كثيرة.

وفي العصور التالية دخلت لغتنا مئاتٌ من الألفاظ الجديدة الموضوعة والمعرّبة، واكتسبت الألفاظ القديمة دلالاتٍ توافق متطلبات العصور المتوالية وبيئاتها، فإذا أردنا الوقوف على هذه الدلالات المحدثة وعلى ما أصاب الدلالات القديمة من تطور وتغير لم نجد بغيتنا في المعاجم اللغوية، قديمِها وحديثها.

من هنا نرى أن وضع معجم تاريخي للغة العربية يلبّي حاجة لغوية مُلحّة، ولا عذر لنا البتة إن نحن قصّرنا في وضع هذا المعجم الهام، خدمة للغتنا، لغةِ القرآن الكريم والحديث الشريف وتراثنا العريق، وخدمةً للباحثين والكُتّاب والعلماء من رجال الأمة العربية وغيرها من الأمم، والعنايةُ باللغة من

أوكد الواجبات المفروضة على علماء الأمة العربية، فاللغة هي هوية الأمة ومرآة حضارتها ومجتلى ثقافتها ومعيار نهضتها.

فكذلك نرى أن وضع معجم تاريخي للغة العربية ليس واجباً لغوياً فحسب وإنما هو واجب قومي لا يجوز الإخلال به. ومن المعيب والمخجل أن أمماً أخرى ليس للغتها عراقةُ اللغة العربية ولم يتجاوز عمرها بضعة قرون أنجزت وضع معجم تاريخي للغتها، وخير نموذج لهذه المعاجم التاريخية معجمُ أكسفورد التاريخي للغة الإنكليزية.

لقد شعر علماء اللغة البريطانيون بضرورة وضع معجم تاريخي للغة الإنكليزية، فجُنّد لهذا العمل الضخم مئاتٌ من الباحثين والمراجعين، وبدأ العمل بمعجم أكسفورد اللغوي التاريخي سنة تسع وخمسين وثمان مئة وألف (١٨٥٩م)، واستغرق وضعه زهاء سبعين عاماً، ولم يتم طبعه إلاّ سنة ثمان وعشرين وتسعمئة وألف (١٩٢٨)، وما كادت طبعته تظهر حتى نفدت، فأعيد طبعه سنة ثلاث وثلاثين وتسعمئة وألف (١٩٣٣م) وطُبع بعد ذلك مرّات عدة مع إضافة ألفاظ جديدة في كل طبعة.

أما في البلاد العربية فكانت المحاولة الأولى لوضع المعجم التاريخي للغة العربية في رحاب مجمع اللغة العربية الملكي بمصر (وهذا هو اسم مجمع القاهرة القديم)، فقد جاء في أغراضه التي نص عليها مرسوم إنشائه لدى افتتاحه سنة أربع وثلاثين وتسعمئة وألف ميلادية (١٩٣٤م) [١٣٥٢هـ] الفقرة الآتية: «أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيّر مدلولاتها».

ولكن تبيّن للمجمع بعد أن شرع يفكر في تأليف المعجم أنه لا يتسنى وضعه إلا بعد جمع آثار الأدباء والعلماء جميعاً وتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً وطبعها على أسس علمية لا تجارية، فاستقرّ الرأي على عدم الشروع في تأليفه إلاّ بعد أن يتمّ هذا كله.

وكان المستعرب الألماني أوغست فيشر August Fisher قد سبق المجمع بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وقدم جزازاته إلى مجمع القاهرة –وكان عضواً فيه – ليتولى طبعه، فقرر المجمع أن يقتصر عمله في المعجم التاريخي على الإشراف على طبع معجم الأستاذ فيشر، وقد توقف طبع هذا المعجم بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ثم تناثرت جزازاته من جرّاء انتقال المجمع إلى مقره الجديد، ولم يتسن للمجمع طبعه بعد ذلك.

وقد جمع فيشر في معجمه الموثوق بصحته من متداول الألفاظ في القرن الأخير من العصر الجاهلي، وفي القرون الثلاثة بعد ظهور الإسلام. وقدّم فيشر لمعجمه بمقدمة وضّح فيها نهجه فيه، فذكر أن المعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ جميع الكلمات التي وردت في الآداب العربية مبتدئاً بالكلمة المنقوشة المعروفة بكتابة النُّمارة التي ترجع إلى القرن الرابع الميلادي، ومنتهياً بنهاية القرن الثالث الهجري، وفيه بلغت اللغة العربية الفصحى غاية اكتمالها.

وقد وضّح فيشر مجالات معجمه، فهو يتناول الكلمات الواردةَ في القرآن والحديث والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكلماتِ المنقوشةَ والمخطوطة على أوراق البردي وعلى النقود، وقد فصّل منهجه في التأليف في مقدمة معجمه.

ومن الأسس التي اعتمدها أنه لم يفرد أبواباً مستقلة لأسماء الأشخاص والقبائل والبلاد، وإنما أورد منها، في سياق بحثه، ما يتصل ببيان معنًى لاسم جنس، وكذلك لم يثبت في معجمه المشتقات القياسية كأسماء الفاعل وأسماء المفعول.

وفي بيان مصادر بحثه ذكر أنه رجع إلى أفضل الطبعات المتوفرة لديه وفي المكتبات لدواوين الشعراء وكتب الأدب وغيرها. وقد استعان بالشواهد من الشعر مع ذكر أسماء الشعراء، مع علمه أن بعض ما أورده منها قد يكون منحولاً، ولكن هذه الأشعارَ عربيةٌ قديمة، فهي تصلح لأن يعتمد عليها. وهو يخالف مرغولوث في زعمه أن كل الشعر الجاهلي منحول ويرى أنه جانب الصواب في نظرته هذه.

وقد رتب فيشر معجمه وفق أوائل الكلمات، مبتدئاً بالفعل المجرّد فالمزيد. وفي موقفه من الأسماء الأعجمية اتّجه إلى ترتيبها كالألفاظ العربية إذا كانت زائدة على ثلاثة أحرف وتصرَّفَ العرب في صيغتها الاشتقاقية، مثل إبريق وديباج ودُكان ونحوها، فأثبت الكلمة في جذرها الثلاثي. أما ما لم يتصرف فيه العرب فعدّ حروفه كلها أصليه وأثبته بحروفه كاملة. من نحو: إبريسم واستبرِق، وبنفسج وشطرنج. وقد عُني بضبط الألفاظ بالشكل ضبطاً تاماً وأتبعها بشروح باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية.

وكان مجلس مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أقرّ إتمام عمل فيشر في المعجم الذي توقف به عند نهاية القرن الثالث الهجري، فأقرّ إعداد معجم يستكمل معجم فيشر ليكون معجماً ملحقاً به يتناول تاريخ اللغة العربية منذ القرن الرابع الهجري حتى العصر الحاضر، وألّف لجنة لهذا الغرض. ولكن هذه

اللجنة لم تنهض بالمهمة الموكولة إليها، وظلّ مشروع المعجم التاريخي كله معلّقاً.

وأياً كان الأمر فإن معجم فيشر لا يستوفي جميع الشروط المتوخاة في سبيل وضع معجم تاريخي واف اللغة العربية، وهو مع ذلك غير مستكمل. وهذا الواقع يجعل من أوكد الواجبات على المجامع اللغوية الانكباب على وضع معجم تاريخي يؤرّخ حياة اللغة العربية من أقدم عصورها حتى اليوم، وإذا لم تنهض مجامعنا بهذه المهمة الخطيرة الشأن فإنها تكون قد أخلَت بأهمّ أغراضها وأوجب واجباتها، ولا عذر لها في هذا الإخلال وعليها تقع تبعة هذا التقصير، فهو إخلال بواجب مُلزم يحاسبها عليه التاريخ والمثقفون والأمة العربية جمعاء.

وعلى أن مجمع اللغة العربية بدمشق هو أقدم مجامع الوطن العربي، فإنه لم ينهض منذ إنشائه بتحقيق هذا المشروع الضخم، ولعل مردّ ذلك إلى ضآلة الإمكانات المتوفرة لديه من الجانبين العلمي والمالي، ولم يحاول أي مجمع آخر التصدي للاضطلاع بهذ العمل الضخم.

ومنذ سنوات قلائل عُرضت الفكرة على أعضاء مجمع دمشق فوجدت لديهم قبولاً وحماسة متوثبة، وأقرّوا المبادرة إلى سدّ هذه الثغرة في المكتبة العربية، على أن يعرض الأمر على اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ليكون العمل فيه مشتركاً بين المجامع العربية كلها لإقرار تأليفه ثم وضع الخطة المناسبة له والشروع في وضعه في أقرب حين.

وقد قام ممثلاً مجمع دمشق في اتحاد المجامع بعرض هذا المشروع في اجتماع الاتحاد، وآزرنا في هذه الدعوة مجمعا العراق والأردن، ووُفقنا أخيراً في استصدار قرار من الاتحاد بجعل وضع هذا المعجم من أوّلياته الملزمة. وألفت

لجنة لوضع هذا المعجم قوامها أربعة عشر عضواً يمثلون مختلف المجامع والمؤسسات اللغوية وسُمّي الأستاذ الدكتور شوقي ضيف رئيساً لهذه اللجنة وتفضل أعضاء الاتحاد بتسميتي مقرراً لها.

وقد أقرّ أعضاء الاتحاد أن يكون اجتماعه المقبل وقفاً على وضع خطة المعجم، وكُلف كل مجمع اقتراح الخطة التي يراها مناسبة لتناقش في الاجتماع المقبل للاتحاد، وقد أعددت خطة لهذا المعجم عُرضت على أعضاء مجمع دمشق وتمّت دراستها فأبديت حولها بعض الملاحظات ثم أقرت في صورتها النهائية تمهيداً لعرضها في اجتماع اتحاد المجامع المقبل.

وبعد إقرار الخطة النهائية في اجتماع اتحاد المجامع سوف يصار إلى توزيع العمل على مجامع اللغة العربية وسوف تتعاون هذه المجامع في تمويل هذا المشروع الضخم.

ولا يسعني في هذه المداخلة الموجزة أن أعرض تفصيلات الخطة المقترحة من قبل مجمعنا، على أنني سأذكر فيما يلي طائفة من الأسس التي قامت عليها هذه الخطة.

وأبرز ركائزها إثباتُ الجذور اللغوية العربية وفق الحرف الأول منها بعد تجريدها من الزوائد، أما الألفاظ الدخيلة والمعرّبة التي لا يمكن معاملتها معاملة الألفاظ العربية المشتقة من الجذور اللغوية ولا يمكن تجريدها من الزوائد وإعادتها إلى أصلها فإن هذه اللفاظ تثبت في المعجم بحروفها كاملة-، مع مراعاة إثباتها وفق الحرف الأول منها. فمثلاً كلمة (منجنيق) المعرّبة نرجع إليها في الأصل الثلاثي (منج) أو الرباعي (منجن).

ونتبع هذا النهج في الألفاظ المولّدة والمصطلحات المعربة من أسماء الأجهزة والمخترعات والعلوم ونحوها، فمثلاً كلمة (تلفزيون) التي اصطلح على تعريبها بكلمة (تلفاز) نثبتها في الأصل الرباعي (تلفز) ثم نذكر الكلمة المعرّبة كاملة.

ومن أسس هذه الخطة أيضاً أن يذكر في كل جذر عربي الألفاظُ المشتقة منه، إلا ما كان قياسياً فلا يذكر كاسم الفاعل واسم المفعول.

والنهج المقترح في ترتيب مادة الجذر يقوم على البدء بالفعل لا بالاسم، ويذكر الفعل المجرد أولاً ثم المزيد، مع ذكر مصادر الفعل المشهورة وإغفال غير المتداول منها. ثم ننتقل إلى الاسم مراعين أيضاً البدء بالثلاثي فالرباعي فما فوقهما.

ومن ركائز هذه الخطة أيضاً استيفاءُ ذكر جميع الألفاظ التي نطق بها العرب منذ أقدم عصورهم حتى اليوم، مع إغفال الألفاظ المماتة التي لم يقدّر لها البقاء طويلاً ولم ترد في دواوين الشعراء وكتب التراث.

وفي سبيل هذا الاستيفاء لا يكفي الرجوع إلى المعاجم اللغوية، سواء أكانت معاجم ألفاظ أم معاجم معانٍ، بل لابد من جمع كل المصادر التي ترد فيها ألفاظ لغوية. وبديه أن مصدرنا الأول هو القرآن الكريم ويلحق به صحيح الحديث الشريف، ومن هذه المصادر النقوش والكتابات القديمة، وأشعار العرب التي يوثق بلغة أصحابها، وكتبُ الأدب والتاريخ والجغرافية والفلسفة وكتب الدين والفقه، والكتب العلمية وغيرها، فثمة ألفاظ كثيرة أخلت بها المعاجم اللغوية، ففي كتب الجاحظ مثلاً مئاتٌ من الكلمات التي كانت متداولة في عصره وبيئته لا نجدها في المعاجم اللغوية، لأن هذه المعاجم لم تعن

بإثبات الألفاظ المولدة والألفاظ التي شاعت في عصور ما بعد الاحتجاج، والمعجم التاريخي ينبغي ألا يغفل ذكرها لأنه يؤرخ لحياة اللغة العربية في مختلف عصورها ومختلف بيئاتها، وتلك هي أصعب مرحلة في وضع المعجم التاريخي ولابد لإنجازها من الاستعانة بمئات اللغويين والمراجعين وبما استحدث من الأجهزة الحاسوبية والإلكترونية.

والقضية الأساسية الهامة التي تواجهنا في وضع هذا المعجم هي قضية **الدلالة**، فالمعجم التاريخي يؤرّخ حياة كل كلمة عربية منذ ولادتها حتى العصور اللاحقة، فلا معدى لنا من أن نحدد على نحو دقيق دلالة الكلمة في كل عصر وفي كل بيئة، وأن نستقصي ما أصاب هذه الدلالة من تطور على مرّ العصور.

وفي سبيل تعرّف دلالات الألفاظ نستعين بما يتوفر لدينا من وسائل ومنها السياق والشروح اللغوية والمعجمات اللغوية ومعجمات المعاني وكتب اللغة والتفسير والدراساتِ اللغوية المحدثة، ومنها علم الدلالة واللسانيات والصوتيات وغيرها.

ولابد أيضاً لتعرف دلالة اللفظ ومنشئه وتطوره من الرجوع إلى اللغات السامية، أخوات اللغة العربية، كالحبشية والآرامية والعبرية والسريانية وغيرها، فقد تكون الكلمة العربية مستعارة من إحدى هذه اللغات، أو تكون الكلمة العربية هي الأصل الذي تولدت منه الكلمة السامية.

وفي بحث ألقيته في رحاب جمعية المعجمية العربية بتونس بينت مدى الصعوبة التي تواجهنا في تعرف دلالات الألفاظ التي وردت في الشعر الجاهلي وحده، فلم تكن لغة هذا الشعر واحدة لدى كل الشعراء، كما قد يتوهم بعضهم، بل كان لكل قبيلة ألفاظ تنفرد بها، مع وجود لغة أدبية مشتركة

واحدة تقال بها الأشعار، فثمة خلاف بين اللغتين العدنانية والقحطانية (اليمنية)، وثمة اختلاف آخر بين لغات القبائل التي تنتمي إلى أصل واحد. وقد أورد ابن فارس بعضاً من وجوه الاختلاف بين اللغتين العدنانية والقحطانية، كتسمية اليمانية الذئب القِلْوَب، وإطلاق لفظ الشناتر على الأصابع، وتسمية المدُيةِ بالسكّين، ونحو هو كثير، وقد ورد في القرآن لفظ (الأبّ) في قوله تعالى: ﴿وفاكهةً وأبّا﴾ [سورة عَبَس الآية ٣٠] وهو من لغة أهل اليمن، ومعناه الكلأ. ونجد في المعجمات أحياناً إشاراتٍ إلى ألفاظ تنتمي إلى لغة بعض القبائل. ومن ضروب هذا الاختلاف، على سبيل التمثيل، الفعل (شايح) وهو في لغة هُذَيل خاصة، ومعناه: جَدّ في الأمر، ومثاله قول أبي ذؤيب الهذلي:

بدرتَ إلى أولاهم فسبقتَهم وشايحتَ قبل القوم إنك شِيح

ومن جراء هذا الاختلاف ذهبت إلى أن إثبات دلالات الألفاظ التي وردت في الشعر الجاهلي يقتضي جمع شعر كل قبيلة على حدة وبيان دلالات ما استخدمته من ألفاظ.

بيد أن بيان هذه الصعوبات كلِها ينبغي ألا يصرفنا عن ضرورة وضع معجم تاريخي للغة العربية، فلكل لغة مشكلاتها، ووضع هذا المعجم يظل واجباً لغوياً وفريضة قومية.

وأنا لم أتوخ في هذه الكلمة الموجزة إيرادَ عناصر خطة المعجم التاريخي مفصلة، والخوض في جزئياتها وتفصيلاتها، فهذا الأمر موكول إلى لجنة المعجم التاريخي التي أشرت إليها آنفاً، وموعد إنجاز هذه الخطة، إن شاء الله، الاجتماع المقبل لاتحاد المجامع العربية.

ونحن لا يراودنا أملٌ خادع في أن يتحقق إنجاز هذا المعجم في سنوات قلائل، وقد وجدنا أن معجم أكسفورد التاريخي قد استغرق وضعه سبعين سنة، واللغة الإنكليزية لا تقارن باللغة العربية في غنى مفرداتها وامتداد حياتها. ومع ذلك فإن ما توفر لدينا في الوقت الحاضر من مستحدثات التقانة والمعلوماتية والأجهزة الحاسوبية يبعث فينا الأمل في إمكان إنجاز هذا المشروع الضخم في سنوات معدودات.

الدكتور إحسان النص